كان او للحق وكذا في حمل الزنا إذا كانت من ذوات الأقراء إن لم تحض على الحمل
اي فتعتد للوضع بعد القرء بعد الوضع فإن حاضت على الحمل من الزنا انقضت عدتها بثلاثة
أطهار في الحرة وقرئين في غيرها لو قبل الوضع لأن الحامل تحيض على المذهب وحمل الزنا
كالعدم ورسما وكذا ذات الأقراء ذات الأشهر تنقضي عدتها بها مع حمل الزنا
وفي الروضة وأصلها نقلا عن الأصحاب ولو بانت الحمل المجهول حاله كالذي من الزنا قال
الأصحاب ولو حملت من الزنا في أثناء العدة لم يؤثر في انقضائها وكونه
حاملا من الزنا صحيح كما صححه وقطعا ويجوز له وطؤها قبل الوضع اذ لا حرمة فإن لم
تكن حاملا فإن كانت ممن تحيض اعتدت بثلاثة أطهار لقوله تعالى والمطلقات
يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء والقرء بالفتح جمع قرء بالفتح وبقال بالضم
وهو لغة مطلق على الحيض والطهر لكن المراد به هنا الطهر لقوله تعالى فطلقوهن
لعدتهن اي في زمنها وهو زمن الطهر اذ الطلاق في الحيض محرم كما مر وزمن
العدة يعتبر من الطلاق والطهر المعتبر هو المحتوش بدمين سواء
دم حيضين أو حيض ونفاس أو نفاسين فمن قد عرف الحيض قبل هذا
النفاس فلو طلق في لا تعرف الحيض فحاضت ثم حيض طهرها المتقدم قراء
لما ذكر فإن كان الطلاق او نحوه في طهر محتوش بدمين وبقيت في الطهر
بعد الطلاق ولو لحظة انقضت العدة بالطعن في الحيضة الثالثة وتحسب
تلك اللحظة من بقيت الطهر قراء لأنه يسمى بعض القرء مع قرأين كاملين وثلاثة
أقراء وقد قال تعالى الحج أشهر معلومات والمراد شوال وذو القعدة وبعض ذي الحجة
ثم اللحظة من الحيضة الثالثة لتيقن بها العدة بل تيقن بها انقضاء العدة
فلا تصح رجعتها فيها ويصح نكاحها فيها فلو انقطع الدم لدون يوم وليلة أو لو بعد
خمسة عشر يوما تبينا أن العدة لم تنقض وإن كان الطلاق او نحوه في الحيض

انقضت العدة بالطعن في الحيضة الرابعة لتوقف حصول الأقراء الثلاثة
على ذلك وخلاف في اللحظة من الحيضة الرابعة ما قدمناه آنفا وتمام كلامه المحافظة
فتعتد بما ترآه الرد وة إليها من الأقل والتميز او العادة وإن كانت ممن تحيض
لصغر أو يأس او غيرهما لكن كانت لا تعرف الحيض أصلا ولو كانت قد عرفت النفاس
اعتدت بثلاثة أشهر اي الحرة لقوله تعالى واللائي يئسن من المحيض من نسائكم
ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن اي فعدتهن كذلك والأشهر
معتبرة بالأهلة فإن انكسر الشهر الأول تمم ثلاثين من الرابع سواء أكان المنكسر تاما
أم ناقصا فإن انقطع دم العارض ظاهر يعرف مثل نفاس وحمل اي كنفاس
ومرض ودم آيس باطني ونحوها او لغير عارض ظاهر وهي ممن تحيض في العمر غالبا
فعدتها في أثنائها إلى سن اليأس من الحيض لاحتمال عوده بطول حبسها فتبين
لأن الأشهر انما شرعت للتي لم تحض والآيسة وهذه غيرهما وهو أقصى سن
العالم وذلك اثنتان وستون سنة قمرية على الأشهر من الخلاف في الروضة
وأصلها وهل هو على القرب او التحديد لم أر فيه شيئا والأقرب الأول كما في
سن الحيض ثم تعتد لما يئس الياس بعتد ثلاثة أشهر لأن ما قبلها لم يكن
عدة وانما اعتبر ليعلم انها ليست من ذوات الأقراء إذ حاضت بعد الياس في الأشهر
استأنفت العدة بالأقراء وحسب ما مضى لها وكذلك لو حاضت الآيسة بعد
الأشهر وقبل النكاح بخلاف ما إذا حاضت بعد النكاح فانه لا يؤثر في انقضاء العدة
وصحة النكاح وإن اعتدت الصغيرة او الكبيرة التي لا تعرف الحيض بالشهور
فحاضت في أثنائها انتقلت إلى الأطهار لأنها الأصل وقد قدرت عليها قبل
الفراغ من البدل فوجب الانتقال إليها كالمتيمم إذا وجد الماء في أثناء الصلاة فرغ
منها في أثنائها كما إذا حاضت بعد انقضاء عدتها فانها لا تعود عدة الآيسة بالانتقال إلى الأطهار

Copyright © King Saud University